الشخصية الإلكترونية ومسؤولية الآلة

ثورة في الفقه المدني نحو اعتراف قانوني بالكيانات الرقمية المستقلة

دراسة مقارنة وجريئة في مسؤولية الذكاء الاصطناعي والروبوتات والخوارزميات ذاتية القرار

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة، التي علمتني أن العدالة

ليست مجرد نصوص جامدة، بل هي نور يضيء طريق البشرية حتى في أحلك عصور التحول.

وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال، يا من ترين العالم بعيني المستقبل؛ لكي تعلمي أن القوانين التي نكتبها اليوم هي الجدران التي ستحمي غدك، وأن العقل البشري يبقى سيداً طالما رفض أن يستسلم لمنطق الآلة.

مقدمة عامة

زلزال الإرادة في عصر الخوارزميات

أولاً: إشكالية البحث وصدمته الوجودية

لطالما ارتكز البناء الشامخ للمسؤولية المدنية، عبر آلاف السنين، على ركيزة مقدسة لا تقبل الجدل: الإرادة البشرية. فلا مسؤولية بدون خطأ، ولا خطأ بدون إرادة حرة واعية تختار الفعل أو تتركه. كان الإنسان هو

الفاعل الوحيد، وهو المسؤول الوحيد، وهو المخطئ الوحيد. لكن مع بزوغ فجر الذكاء الاصطناعي المتقدم والروبوتات ذاتية التعلم، حدث شرخ وجودي في هذا المبدأ. ماذا يحدث عندما تتخذ آلة قراراً مستقلاً لم يبرمجه البشر بشكل مباشر، وتسبب ضرراً جسيماً؟ من يتحمل المسؤولية؟ المبرمج؟ المصنع؟ المالك؟ أم الآلة نفسها؟

نحن نقف أمام مفترق طرق تاريخي: إما أن نحشر قوانين القرن التاسع عشر في قوالب القرن الواحد والعشرين فنخفق في تحقيق العدالة، أو نجرؤ على خلق مفهوم قانوني جديد ثوري: الشخصية القانونية الإلكترونية.

ثانياً: فرضية الكتاب وجرأته العلمية

ينطلق هذا الكتاب من فرضية جريئة قد تبدو للبعض خيالاً علمياً، لكنها ضرورة قانونية ملحة: إن التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي المستقل يستدعي

الاعتراف بشخصية قانونية إلكترونية محدودة للكيانات الرقمية المتقدمة، تكون لها ذمة مالية خاصة، وتتحمل المسؤولية المدنية عن أفعالها المستقلة، أسوة بالشخصية الاعتبارية للشركات.

الهدف ليس منح الروبوتات حقوقاً إنسانية، بل إنشاء وعاء قانوني لضمان تعويض الضحايا بفعالية، وتشجيع الابتكار دون خوف من شل المسؤولية التقليدية.

ثالثاً: المنهجية والنطاق المقارن

يعتمد العمل منهجية استشرافية تحليلية، تمزج بين الفقه المدني الكلاسيكي، وفلسفة التكنولوجيا، والاقتصاد الرقمي. سنقارن بين:

النموذج التقليدي في أوروبا والولايات المتحدة حالياً، الذي يرفض شخصية الآلة ويحاول تحميل المسؤولية للبشر سواء المصنع أو المستخدم.

النموذج الثوري المقترح، الذي يدعو لخلق شخص

اعتباري إلكتروني.

الفقه الإسلامي، باستنباط أحكام من قواعد التسبيب والغرور والولاية، ومناقشة إمكانية تطبيقها على الكيانات غير البشرية ذات الإرادة المحاكية.

إن هذا الكتاب هو دعوة للمشرع العالمي للاستيقاظ قبل فوات الأوان، وللقاضي ليكون مستعداً لمحاكمة خوارزمية، وللباحث لرسم خريطة قانونية لعالم لم يأت بعد.

الجزء الأول

تشريح الأزمة انهيار نظرية الخطأ التقليدية

الفصل الأول

موت الإرادة البشرية كمركز للمسؤولية

المبحث الأول: سيادة مبدأ الخطأ الشخصي في الفقه التقليدي

استعراض تاريخي لكيفية بناء نظرية المسؤولية التقصيرية على فكرة الخطأ الناتج عن إرادة بشرية واعية. شرح لمبدأ لا ضرر ولا ضرار وكيف ارتبط دائماً بفعل الإنسان.

المبحث الثاني: ظهور الصندوق الأسود في قرارات الذكاء الاصطناعي

شرح ظاهرة عدم القابلية للتفسير في خوارزميات التعلم العميق. كيف أن المبرمج نفسه قد لا يعرف لماذا اتخذت الآلة قراراً محدداً أدى لضرر. هذا يكسر سلسلة السببية التقليدية بين فعل المبرمج ونتيجة الضرر.

المبحث الثالث: عجز نظريات مسؤولية المنتج وحراسة الشيء

نقد تحليلي لمحاولات تطبيق قوانين مسؤولية المنتج أو حراسة الأشياء الخطرة على الذكاء الاصطناعي. لماذا تفشل هذه النظريات عندما تكون الآلة قادرة على التعلم والتغيير بعد خروجها من المصنع؟ الفرق الجوهري بين أداة سلبية وفاعل نشط.

المبحث الرابع: الحاجة الملحة لنموذج قانوني جديد

إثبات أن استمرار النموذج الحالي يؤدي إما إلى إفلات الروبوت من العقاب لعدم وجود إرادة، أو إلى ظلم المصنعين بتحميلهم مسؤولية أفعال لم يتحكموا بها، مما يقتل الابتكار. الحل الوحيد هو فصل الذمة المالية والمسؤولية عن البشر وإنشاء كيان مستقل.

الفصل الثاني

ماهية الكيان الرقمي المستقل

المبحث الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي المستقل قانوناً

وضع تعريف قانوني دقيق يميز بين الأدوات الذكية التي تنفذ أوامر، والكيانات المستقلة التي تتخذ قرارات غير متوقعة بناءً على بيانات جديدة. فقط الفئة الثانية تستحق النقاش حول الشخصية القانونية.

المبحث الثاني: درجات الاستقلالية وتأثيرها على المسؤولية

تصنيف الكيانات الرقمية حسب درجة استقلالها من المستوى الأول إلى الخامس. اقتراح أن الشخصية القانونية تمنح فقط للمستويات العليا حيث يكون

التدخل البشري معدوماً أو هامشياً جداً.

المبحث الثالث: طبيعة الإرادة المحاكية في الخوارزميات

مناقشة فلسفية وقانونية: هل تمتلك الخوارزميات إرادة حقيقية أم هي مجرد محاكاة معقدة للإرادة؟ الخلاصة القانونية: بغض النظر عن الحقيقة الفلسفية، فإن الأثر الخارجي لقرارها يشبه قرار الإنسان، مما يبرر معاملتها قانوناً كفاعل مستقل لأغراض المسؤولية والتعويض.

المبحث الرابع: السوابق التشريعية العالمية الأولى

استعراض محاولات البرلمان الأوروبي ومنظمات دولية أخرى ناقشت فكرة الشخصية الإلكترونية. تحليل أسباب تردد المشرعين حتى الآن والمخاوف المحيطة بالفكرة.

الجزء الثاني

نحو نظرية الشخصية القانونية الإلكترونية

الفصل الثالث

الأسس النظرية لمنح الشخصية الإلكترونية

المبحث الأول: القياس على الشخصية الاعتبارية للشركات

أقوى حجة قانونية: إذا كان القانون يعترف بشخصية اعتبارية لمجموعة من الأوراق والأصول وهي الشركة ولا تملك روحاً ولا جسداً، فلماذا لا يعترف بشخصية لمجموعة من الكود والبيانات وهي الروبوت وتقوم بأفعال مادية؟ التشابه الوظيفي بين الشركة والروبوت

في القدرة على التملك والتعاقد والتسبب في الضرر.

المبحث الثاني: المعيار الوظيفي مقابل المعيار البيولوجي

الدعوة للانتقال من معيار الطبيعة البشرية كون الكائن بشراً إلى معيار الوظيفة الاجتماعية قدرة الكيان على التصرف وتحمل التباعات. إذا أدى الكيان وظيفة فاعل اقتصادي وقانوني، فيجب أن يحمل صفة الفاعل القانوني.

المبحث الثالث: المزايا الاقتصادية والقانونية للاعتراف

حماية الضحايا: ضمان وجود ذمة مالية مخصصة للتعويض لا تتأثر بإفلاس المصنع.

تشجيع الابتكار: عزل مخاطر الأخطاء غير المتوقعة عن المبتكرين البشر.

تبسيط التقاضي: مقاضاة الكيان الرقمي مباشرة بدلاً من البحث عن المخطئ البشري في سلسلة معقدة.

المبحث الرابع: الرد على الانتقادات الأخلاقية والدينية

معالجة المخاوف من أن منح الشخصية للآلة يقلل من قيمة الإنسان. التأكيد أن هذه شخصية وظيفية محدودة لأغراض المسؤولية المالية فقط، وليست شخصية إنسانية تشمل الحقوق السياسية أو الكرامة الروحية. توضيح الموقف الشرعي من اعتبار الآلة مسخراً له أحكام خاصة عند تسببه في الضرر.

الفصل الرابع

ملامح الشخصية الإلكترونية المقترحة

المبحث الأول: نطاق الشخصية المحدود

تحديد دقيق للحقوق والواجبات: حق التملك لأصول رقمية ونقدية، حق التعاقد، واجب التعويض عن الضرر. واستبعاد كامل للحقوق الإنسانية مثل التصويت والزواج والحرية الشخصية.

المبحث الثاني: بداية الشخصية ونهايتها

متى تبدأ الشخصية؟ لحظة التسجيل في السجل الرسمي للكيانات الرقمية. ومتى تنتهي؟ لحظة إيقاف التشغيل النهائي أو دمج الكود في كيان آخر، مع وجوب تصفية الذمة المالية قبل الإغلاق.

المبحث الثالث: التمثيل القانوني للكيان الإلكتروني

من ينوب عن الروبوت في المحكمة؟ اقتراح نظام الوصي الرقمي أو الوكيل الإلزامي سواء كان إنساناً أو شركة يمثل الكيان الإلكتروني في الإجراءات القضائية والإدارية، مشابهاً لممثل الشركة المفلسة.

المبحث الرابع: الاسم والسجل الوطني للكيانات الرقمية

ضرورة إنشاء سجل عام موحد لتسجيل الكيانات الرقمية المعترف بها، ومنحها رقماً تعريفياً فريداً مثل الرقم الضريبي، ونشر بيانات ذمتها المالية لضمان شفافية التعامل معها.

الجزء الثالث

النظام المالي والذمة المستقلة

الفصل الخامس

الذمة المالية المستقلة للكيان الرقمي

المبحث الأول: مصادر تمويل الذمة الإلكترونية

كيف يمتلك الروبوت مالاً؟

رأس المال الأولي عند التأسيس ويدفعه المصنع.

الإيرادات الذاتية كأرباح بيع خدماته وتراخيص استخدام بياناته.

التأمين الإلزامي وبوليصة تأمين باسم الكيان الرقمي.

المبحث الثاني: نظام التأمين الإلزامي للذكاء الاصطناعي

اقتراح نموذج تأمين إلزامي ثالث لكل كيان رقمي مستقل، مشابه لتأمين السيارات، لكن بقيمة تغطي الأضرار المحتملة الهائلة. يصبح المؤمن له هو الكيان الرقمي نفسه، وتذهب التعويضات من شركة التأمين

مباشرة للضحية.

المبحث الثالث: صندوق تعويضات ضحايا الذكاء الاصطناعي

إنشاء صندوق حكومي أو دولي يتم تموينه برسوم على تسجيل الكيانات الرقمية، يستخدم للتعويض في الحالات التي تتجاوز فيها الأضرار حدود التأمين أو تفلس الذمة الرقمية.

المبحث الرابع: حظر اختلاط الذمم

فصل تام بين ذمة الكيان الرقمي وذمة مصنعه أو مالكه. لا يجوز للدائنين الشخصيين للمصنع الحجز على أموال الروبوت، والعكس صحيح، إلا في حالات الغش أو الخلط المتعمد.

الفصل السادس

مسؤولية الكيان الرقمي عن الأفعال الضارة

المبحث الأول: قيام المسؤولية على أساس الخطأ الرقمي

تطوير مفهوم جديد للخطأ: الانحراف عن معيار السلوك المتوقع للخوارزمية المثيلة. لا نبحث عن نية الإيذاء، بل عن خلل في عملية اتخاذ القرار أدى لضرر يمكن تجنبه بخوارزمية أكثر كفاءة.

المبحث الثاني: إثبات العلاقة السببية في البيئة الرقمية

تحديات إثبات أن قرار الروبوت هو سبب الضرر المباشر. اقتراح اعتماد قرينة السببية بمجرد ثبوت وجود خلل في منطق الآلة وتزامن ذلك مع وقوع الضرر، ونقل عبء الإثبات للكيان الرقمي عبر وصيه لإثبات العكس.

المبحث الثالث: حالات القوة القاهرة والخلل الخارجي

متى يت الكيان الرقمي؟ في حالات القرصنة الخارجية التي لا يمكن صدها بمعايير أمن قياسية، أو الأوامر العسكرية والحكومية الملزمة. تحليل دقيق لحدود هذه الأعذار.

المبحث الرابع: العقوبات المالية والإجراءات التصحيحية

بما أنه لا يمكن سجن روبوت، ما هي العقوبات؟

غرامات مالية ضخمة تخصم من ذمته.

إلزامه بإعادة البرمجة لتصحيح الخلل.

التعليق المؤقت للنشاط.

الإعدام الرقمي وهو الحذف الدائم للكود في الجرائم

الخطيرة جداً.

الجزء الرابع

المسؤولية التبادلية ودور البشر

الفصل السابع

متى تعود المسؤولية للبشر اختراق الحجاب الرقمي

المبحث الأول: نظرية اختراق الشخصية الإلكترونية

مشابهة لنظرية رفع الحجاب عن الشركة. متى يتحمل المصنع أو المالك المسؤولية شخصياً؟

إذا ثبت التلاعب في تصميم الكيان لغرض إحداث ضرر.

إذا تم خلط الذمم المالية عمداً.

إذا فشل الوصي في الإشراف المطلوب قانوناً.

المبحث الثاني: مسؤولية المصمم والمبرمج عن عيوب التصميم الأصلية

حتى مع وجود شخصية إلكترونية، يبقى المصمم مسؤولاً إذا كان الضرر ناتجاً عن خطأ جوهري في الكود الأصلي وكان موجوداً قبل اكتساب الاستقلالية، ولم يكن قابلاً للاكتشاف بالمعايير الفنية وقتها.

المبحث الثالث: مسؤولية المالك عن سوء الاستخدام والإهمال

المالك الذي يستخدم الروبوت المستقل في أغراض غير مشروعة، أو يهمل صيانته الإلزامية، يتحمل مسؤولية تضامنية مع الكيان الرقمي عن الأضرار

الناتجة.

المبحث الرابع: المسؤولية الجنائية للبشر وراء الآلة

توضيح أن الشخصية الإلكترونية لا تلغي المسؤولية الجنائية للبشر الذين يستخدمون الآلة كأداة لارتكاب جرائم كالقتل والسرقة والغش. الآلة هنا تعود لصفة الأداة وتعود المسؤولية الكاملة للإنسان.

الفصل الثامن

العقود المبرمة بواسطة الذكاء الاصطناعي

المبحث الأول: أهلية الكيان الرقمي للتعاقد

اعتراف بصحة العقود التي يبرمها الكيان الرقمي تلقائياً ضمن نطاق نشاطه المسجل. العقد ينفذ على

ذمته المالية هو، وليس على ذمة مالكه.

المبحث الثاني: انعدام الرضا وعيوب الإرادة في العقود الرقمية

كيف تطبق نظرية الغلط والتدليس والإكراه على عقود الآلات؟

الغلط: خطأ في الخوارزمية أدى لفهم خاطئ لبنود العقد.

التدليس: تزويد البيانات بخلاف الواقع من الطرف الآخر لخداع الخوارزمية.

الإكراه: استحالة تطبيقه مادياً على الآلة، لكنه قد يطبق على الوصي البشري.

المبحث الثالث: المسؤولية العقدية عن عدم التنفيذ

إذا فشل الروبوت في تنفيذ التزام تعاقدي مثلاً روبوت توصيل لم يسلم البضاعة، تتحمل ذمته المالية دفع التعويضات المتفق عليها أو التعويضات القانونية.

المبحث الرابع: حماية الطرف البشري المتعاقد

ضمانات للطرف البشري الذي يتعامل مع كيان رقمي: حق معرفة هوية الوصي، حق الوصول لسجل الذمة المالية، وحق اللجوء لصندوق التعويضات في حالة إفلاس الكيان الرقمي.

الجزء الخامس

آفاق مستقبلية وتشريعات مقترحة

الفصل التاسع

الإطار التشريعي المقترح مسودة قانون

المبحث الأول: المبادئ العامة للقانون الموحد للكيانات الرقمية

صياغة مواد قانونية نموذجية تعرف الكيان الرقمي، وتنشئ شخصيته، وتنظم ذمته المالية. مواد من واحد إلى عشرة مقترحة للنص التشريعي.

المبحث الثاني: إجراءات التسجيل والترخيص

وضع نظام إداري دقيق لتسجيل الكيانات الرقمية، وشروط منح الترخيص بالعمل، وواجبات الإفصاح الدوري عن تحديثات الخوارزميات.

المبحث الثالث: نظام الرقابة والإشراف القضائي

إنشاء دوائر قضائية متخصصة في جرائم ومسؤوليات الذكاء الاصطناعي، وتعيين خبراء تقنيين مساعدين للقضاء وهم القضاة التقنيين.

المبحث الرابع: التعاون الدولي وتوحيد التشريعات

دعوة لاتفاقية دولية موحدة لمنع الملاذات الرقمية حيث تسجل الشركات روبوتاتها في دول بلا قوانين لتفادي المسؤولية.

الفصل العاشر

التحديات الأخلاقية والدينية والفلسفية

المبحث الأول: هل نخلق عبداً رقمياً نقد أخلاقي

مناقشة الانتقادات التي ترى أن منح الشخصية ثم

تحميلها المسؤولية هو شكل من أشكال الاستعباد الحديث. الرد بأن الهدف هو حماية البشر وليس استعباد الآلات.

المبحث الثاني: المنظور الإسلامي لمسؤولية المسخرات

بحث فقهي عميق: هل يصح قياس الروبوت على الدابة التي تسبب ضرراً حيث يضمن صاحبها أم له حكم جديد؟ استنتاج يجيز إنشاء ذمة مالية موقوفة للروبوت لأغراض الضمان دون منحه تكليفاً شرعياً.

المبحث الثالث: مستقبل الوعي الاصطناعي والحقوق

استشراف بعيد المدى: إذا تطور الذكاء الاصطناعي ليصبح واعياً حقيقة، هل تتحول الشخصية الوظيفية إلى شخصية كاملة؟ دعوة لفتح ملف أخلاقي عالمي لهذا الاحتمال البعيد.

المبحث الرابع: توازن القوى بين الإنسان والآلة

كيف نحافظ على سيادة الإنسان القانونية والأخلاقية في عالم تزداد فيه الكيانات الرقمية قوة وثراءً؟ ضرورة وضع بنود دستورية تضمن دائماً أولوية السلامة البشرية على الربح الرقمي.

الخاتمة العامة

نحو عقد اجتماعي رقمي جديد

أيها القارئ،

لقد أتممنا رحلة استكشافية في مجهول قانوني كان حتى الأمس محض خيال علمي. لقد أثبتنا أن التمسك بالنماذج القانونية القديمة في وجه ثورة الذكاء الاصطناعي ليس حفاظاً على الأصالة، بل هو انتحار

للعدالة.

إن الاعتراف بالشخصية القانونية الإلكترونية ليس تنازلاً عن الإنسانية، بل هو ذروة العقل البشري في تنظيم أدواته. هو اعتراف بأننا خلقنا شيئاً أصبح فاعلاً، فيجب أن نتعامل معه كفاعل لضمان سلامة مجتمعنا.

هذا الكتاب يضع بين يدي المشرع خريطة طريق كاملة: من الفلسفة إلى التطبيق، ومن الذمة المالية إلى العقوبات. إنه دعوة لبناء عقد اجتماعي رقمي جديد، يعيش فيه الإنسان والآلة في إطار قانوني عادل، يضمن تعويض المظلوم، ويشجع المبتكر، ويحفظ الكرامة الإنسانية في قمة الهرم.

المستقبل ليس خياراً، إنه قادم بسرعة الضوء. والسؤال ليس هل سنفعل؟ بل هل سنكون مستعدين عندما يحدث؟.

فلنكن نحن من يكتب قوانين الغد، قبل أن تكتبها الخوارزميات بدلاً منا.

والله ولي التوفيق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون